

بسم الله الرحمن الرحيم

## مرافعة المدعى العام لدى المحكمة العليا

في جلسة افتتاح السنة القضائية لسنة 2016

### تحت عنوان: دور القضاء في تعزيز دولة القانون

بسم الله العلي العظيم القائل "يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى وأتقوا الله إن الله خير بما تعملون" سورة المائدة الآية (9)

والصلاة والسلام على رسول الله القائل: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودمائهم ولكن البيئة على المدعى واليمين على من أنكر"

السيد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء

السيد الوزير الأول

السيد وزير العدل، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء

السيد رئيس مجلس الشيوخ

السيد رئيس الجمعية الوطنية

السادة والسيدات أعضاء الحكومة

السيد رئيس المحكمة العليا

السيد رئيس المجلس الدستوري

السادة السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية

السيد نقيب الهيئة الوطنية للمحامين

السادة والسيدات أعضاء الأسرة القضائية

أيها الجمع الكريم

لا يسعني في مستهل هذه المرافعة إلا أن أرحب بكم يا فخامة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وجميع المدعوبين لهذه الجلسة المهمة المتعلقة بافتتاح السنة القضائية 2016 التي اختير لها عنوان " دور القضاء في تعزيز دولة القانون، "

تلك الدولة التي أقمتكم يا سيادة الرئيس قواعدها وأرسيتم أسسها: من خلال ما قمتم به من انجازات، وما عبرتم عنه في عديد المناسبات، من اهتمام بالسلطة القضائية والحرص على النهوض بقطاع العدل، وإنزاله المنزلة اللائقة به، حتى يقوم بما تمت إنابته به من أدوار في ظل دولة القانون، تلك الدولة التي من أهم ما يميزها الاحترام التام للقانون والتقيّد بقواعده في كافة تصرفاتها، مستندة في ذلك على التلازم بين مبدأ مشروعية السلطة من جهة، ومبدأ الخضوع للقانون من جهة أخرى، إذ من خلال هذه الثنائية، تتجلى سيادة القانون، وخضوع الجميع له، باعتباره المحدد الأساسي للعلاقة بين أشخاص الدولة، والناظم الرئيسي للسير المضطرد لمؤسساتها في جو يضمن التوازن المطلوب في العلاقة، ويحقق مبادئ العدل التي يتوق إليها الجميع، بحيث تصان حقوق الإنسان، وتحترم كرامته الشخصية، وتحترم الحريات العامة، ويتولد الإحساس بوجود ضمانة قوية قادرة على فرض سيادة القانون وهيبته.

السيد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء

أيها السادة أيتها السيدات

إن تكريس مبدأ سيادة القانون، واحترام الجميع له، لا بد فيه من وجود سلطة مستقلة ومحيدة تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتتمتع بكل الإمكانيات والقدرات اللازمة لتحقيق ذلك، وهذه السلطة هي القضاء الذي أناط به المشرع في دولة القانون، السهر على ضمان تكريس سيادة القانون، وتطبيق نصوصه بالشكل الذي يضمن تحقق الأهداف والغايات التي شرعت من أجلها قواعده، والتي لا بد أن ترتبط بفكرة الأمن القضائي التي تبعث في نفوس جميع أفراد المجتمع الثقة والاطمئنان على احترام حقوقهم، وصيانتها مما يوطد السلم الاجتماعي والاستقرار، ويحفز النمو الإقتصادي، و حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية وإشاعة جو الثقة في المعاملات .

إذ بتاغم تلك السلطة مع غيرها من السلطات المكونة لدولة القانون، واحترام كل سلطة لوظائفها واختصاصاتها دون محاولة التعدي على ما خوله المشرع من اختصاصات لغيرها، ترسخ أركان دولة القانون وتتحقق أهدافها وغاياتها، ويتضح الدور البارز

والمحوري للقضاء في تعزيز دولة القانون، ويتجلى هذا الدور من خلال ما ينهض به القضاء بشقيه الجالس والواقف، من أدوار أساسية وجوهرية، وما تكشف عنه تطبيقاته على أرض الواقع من ضمانات تجعل منه الحصن المنيع والملأ الأخير لكل من يسعى لرفع الظلم و الحيف.

السيد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء

أيها السادة أيتها السيدات

إن ممارسة القضاء لمهامه تلك ما هي إلا تجسيد لمكاته كما عبر عنها المشرع الموريتاني من خلال دستور 20 يوليو 1991 وما طاله من تعديلات في سنتي 2006 و 2012 وما تضمنته القوانين المكمل له، وذلك حينما وضع المبادئ الأساسية لدولة القانون، وكرس مبادئ العدل والحريات والحقوق، وأرسى مبدأ الفصل بين السلطات وأناط بالسلطة القضائية مهمة حماية الحريات الفردية، إذ من خلال ما أوكله المشرع الموريتاني للقضاء من مهام في إطار دولة القانون، يتضح بجلاء الدور المهم والأساسي للنياحة العامة، بوصفها إحدى التشككتين المكويتين للقضاء، وباعتبارها نائبا عن الدولة والمجتمع في الدفاع عن حقوقهما، وذلك من خلال حرصها على التطبيق السليم للقانون وعلى ضرورة توفير الضمانات القانونية اللازمة لحماية الحقوق والحريات، وتوفير الآليات القانونية المطلوبة في المحاكمة العادلة، إضافة إلى العمل على تطبيق مقتضيات السياسة الجنائية للدولة، وعلى تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن قضاة الحكم، وهي لذلك: ممثلة أمام جميع الغرف الجزائية والمحاكم الجنائية، وكذا في جميع القضايا المدنية والتجارية والإدارية المنشورة أمام غرف محاكم الاستئناف والمحكمة العليا، إذ تقدم رأيها في كل تلك القضايا بحيث تكون تارة طرفا منضما وتارة طرفا رئيسا

والى جانب ذلك فقد أناط المشرع بالنياحة العامة مهمة تحريك الدعوى العمومية وممارستها، مما يخولها الحق في رقابة حسن إدارة وإعداد البحوث الابتدائية المعدة من طرف ضباط الشرطة القضائية، كما يمكنها من إسداء التوجيهات وإصدار التعليمات الكفيلة بضبط الوقائع وإبراز الأدلة القانونية التي تعد شرطا جوهريا في أية متابعة جزائية، وللنياحة العامة سبيلا لاستجلاء وتوضيح ملابسات الواقعة الإجرامية، الحق في أن تطلب من قاضي التحقيق فتح تحقيق حول الموضوع وملابساته، كما أن لها الحق في إصدار بطاقة إيداع في حق المتهم متى كانت الوقائع متلبسا بارتكابها، ولها أن تحيل الوقائع بشكل مباشر إلى المحكمة المختصة، أو أن تتصالح بشأنها متى تبين لها عدم خطورتها، أو أن تحفظ القضية بدون متابعة لعدم كفاية الأدلة، أو لانعدام الوصف الجزائي... إلخ، على أن تظل ملزمة في جميع مراحل التقاضي باستصحاب ما استندت

عليه من أدلة تثبت ارتكاب المتهم للوقائع محل المتابعة، لتقديم هذه الأدلة أمام المحكمة المختصة.

**السيد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء**

**أيها السادة أيتها السيدات**

إن توفير الاحترام والهيبة اللازمين للقضاء بوجه عام وللنيابة العامة على وجه الخصوص يتطلب مواكبة التشريعات الوطنية لمستجدات التطور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل كما يتطلب توفير البنى التحتية اللازمة للقيام بالمهام وفقا لما نص عليه القانون.

وفي هذا الصدد فقد تم إصدار العديد من النصوص القانونية استجابة لتلك المستجدات، وسدا لما تعانيه المنظومة التشريعية من نقص في العديد من الجوانب، مما وفر الجو الملائم للجهات المعنية، ومكنها من محاربة جرائم الإرهاب، والاسترقاق، والمخدرات، واختلاس المال العام، والفساد المالي والإداري، وجرائم التعذيب... الخ.

وما كان لتلك النتائج أن تتحقق لو لم تتم مواكبتها بإقامة العديد من البنى التحتية القضائية، ممثلة في إنشاء العديد من قصور العدل، ومؤسسات السجون والإصلاح، إضافة إلى استحداث العديد من المحاكم، كما هو الشأن بالنسبة لمحكمة الاستئناف بأكلا، ومحاكم بعض الولايات بانواكشوط، ومحاكم الاسترقاق في كل من (النعمة وأنواذيبو وأنواكشوط الجنوبية). إضافة إلى محكمة جنائية مكلفة بجرائم الإرهاب، ودواوين تحقيق متخصصة بعضها مكلف بالتحقيق في الجرائم المالية والاقتصادية والبعض الآخر مكلف بالتحقيق في جرائم المخدرات، والجرائم المرتكبة من طرف القصر إضافة إلى قطبين مختصين بالمتابعة و بالتحقيق في جرائم الإرهاب، أحدهما قطب النيابة، والآخر قطب التحقيق، كما تم تعيين قضاة مكلفين بتنفيذ العقوبات.

وقد تمت مواكبة تلك الإنجازات بالتركيز على الكادر البشري، باعتباره العنصر الأساسي والجوهري في أية منظومة قضائية، فتم اكتتاب وتكوين العديد من القضاة وكتاب الضبط مما ساهم بشكل ملموس في تفعيل دور القضاء بشكل عام، والنيابة العامة على وجه الخصوص في تعزيز دولة القانون، ولعل ما قامت به النيابة العامة من نشاطات خلال السنة المنصرمة خير دليل على ذلك إذ بالعودة إلى سجلاتها على عموم التراب الوطني يتضح أنها قد تلقت ما مجموعه 6693 شكاية و 5559 محضر بحث

إبتدائي من مختلف الضبطيات القضائية، وتصرفت عليها وفقا للنظم والإجراءات المحددة قانونا، كما أحالت إلى دواوين التحقيق المتخصصة ما مجموعه 299 قضية منها 8 قضايا تتعلق بالإرهاب و 138 قضية تتعلق بالمخدرات و 42 قضية تتعلق باختلاس وتبيد المال العام وغسيل الأموال و 111 قضية تتعلق بالجرائم المرتكبة من طرف القصر المتنازعين مع القانون، أما على مستوى المحكمة العليا ،فقد قدمت النيابة العامة طلباتها في 938 قضية منها 382 قضية جزائية و 290 قضية مدنية واجتماعية و 94 قضية تجارية و 118 قضية إدارية و 54 قضية أمام الغرف المجمعمة.

السيد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء

أيها السادة أيتها السيدات

إن النيابة العامة إذ تتمسك بما تقدمت به، لتلتمس منكم -يا سيادة رئيس الجمهورية -إعلان افتتاح السنة القضائية 2016، واستمرار هذا التقليد القضائي المهيّب، لما يشكله من فرصة سانحة أمام الفاعلين والمتدخلين في قطاع العدل، لإبراز ما حققه من تطور، وما قد يعاني منه من نواقص حول التكوين المستمر للقضاة ،وأعوان القضاء، وحول تعزيز الوسائل المادية له، لكي يواكب القضاء ما شهدته الجريمة في العصر الحديث من تطور هائل أصبح يفرض بشكل ملح وضروري استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لاكتشاف الجرائم وضبط مرتكبيها ووضع اليد على الأدلة مع المحافظة عليها، إلى أن تتم مواجهة المتهمين بها ،وعرضها ،وإثارتها أمام المحاكم المختصة .

وفي الختام أتقدم لكم يا سيادة رئيس الجمهورية، بتهانينا الخالصة وتمنياتنا لكم وللجميع بموفور الصحة والسعادة ،وللأسرة القضائية بسنة مليئة بالعمل الجاد والعطاء المثمر، خدمة للدولة والمجتمع، وتعزيزا للدور الرائد لقطاع العدل في ترسيخ أسس وأركان دولة القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

